

اليابان قوة تجارية كبرى
إعداد : ذ. عبد الحكيم الفلالي
Hakim_aikido@yahoo.fr

تمهيد إشكالي:

يتوفر الإقتصاد الياباني على عدة مؤهلات في حين تعترضه عدة معوقات إذن ما هي مظاهر قوة التجارة اليابانية على الصعيد العالمي؟ وما هي العوامل المفسرة لذلك؟ وماهي المشاكل والتحديات التي تواجه الإقتصاد الياباني؟

أولاً: مظاهر قوة التجارة اليابانية:

1- تحتل التجارة اليابانية مكانة متميزة على الصعيد العالمي

يظهر ذلك من خلال:

- ارتفاع الساكنة النشيطة المشتغلة في القطاع التجاري والخدمات والتي تجاوزت 63 بالمائة سنة 1996.
- ارتفاع مساهمة التجارة والخدمات في الناتج الداخلي الخام لليابان والتي تصل إلى 68.15 بالمائة من هنا نستنتج أن التجارة تحتل مكانة متميزة ضمن الإقتصاد الياباني.
- يمتد التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية اليابانية على مجال واسع (شمال وجنوب شرق آسيا، و.م.أ، الإتحاد الأوروبي، أستراليا...).
- تغلب المواد الصناعية على بنية المبادلات التجارية الخارجية لليابان (88 بالمائة من الصادرات و 34 بالمائة من مجموع الواردات) وهو ما يشير إلى أن اليابان تعتبر قوة صناعية إلى جانب كونها قوة تجارية.
- كما تغلب المواد الأولية خاصة الطاقة والمعادن على بنية الواردات اليابانية (28 بالمائة من مجموع الواردات) مما يحيل على أن اليابان تفتقر إلى المواد الطاقية.

تساهم مجموعة من العوامل في تعزيز المكانة التجارية لليابان، حيث تتوفر هذه الأخيرة على عدة موانئ مجهزة (تحتل مراتب متقدمة في ما يخص الرواج التجاري عالمياً كميناء (شيبيبا، ناكويا...) وعلى أساطيل تجارية ضخمة (12.8 بالمائة من مجموع الأسطول العالمي) حيث تتركز أهم الموانئ بالشريط الساحلي الجنوبي الممتد بين نكازاكي وطوكيو.

2- المحاور الرئيسية للتجارة اليابانية:

تعتبر الدول الآسيوية (الصين، تايوان، هونغ كونغ، سنغفورة، كوريا الجنوبية...) وكذا الولايات م.أ و الإتحاد الأوروبي أهم الشركاء التجاريين لليابان.

تعزز اليابان مكانتها التجارية عالمياً باعتمادها سياسة الإنفتاح على القوى الإقتصادية الجديدة (روسيا، الصين...) إضافة إلى إرادتها في الإندماج في العولمة وما يعني ذلك من تشجيع المبادلات التجارية وتخفيض الرسوم الجمركية.

نخلص مما سبق أن اليابان تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الرواج التجاري سواء على المستوى الجهوي أو على المستوى العالمي.

ثانياً: العوامل المساعدة على قوة التجارة اليابانية.

1- المؤهلات الإقتصادية ودورها في قوة التجارة اليابانية

- قوة الصناعة: تعتبر قوة الصناعة دعامة لقوة التجارة اليابانية، حيث تعمل هذه الأخيرة على استيراد المواد الأولية وتصدير المنتجات المصنعة ونصف المصنعة، وجدير بالذكر أن الصناعة اليابانية عرفت تحولاً نوعياً (تراجع الصناعة الكيماوية، صناعة الصلب، النسيج، لصالح صناعة السيارات والإلكترونيك). تتركز أهم الأنشطة الصناعية اليابانية بالسواحل الجنوبية بالقرب من الموانئ الرئيسية.
- أهمية الإستثمارات المباشرة بالخارج وهذا راجع لسياسة الإنفتاح التي تنهجها اليابان.
- أهمية الطرق والممرات البحرية (المضايق) ودورها الكبير في تعزيز الرواج التجاري خاصة بين اليابان وبين بلدان جنوب شرق آسيا.
- أهمية البحث العلمي في تدعيم قوة التجارة اليابانية، حيث تتوفر هذه الأخيرة على عدة مراكز للبحث العلمي ينتشر أهمها بالسواحل الجنوبية (مجمع تشكوبا التكنولوجي نموذجاً).

المقومات السوسيوإقليمية ودورها في التفوق التجاري لليابان

- تتوفر اليابان على أزيد من 1000 ميناء بفعل انفتاحها على البحر من كل الجهات.
- أهمية الشركات التجارية الكبرى التي تعرف ب: السوكوسوشا، تسهر على تنظيم التجارة اليابانية بالأسواق العالمية، معتمدة في ذلك على شبكة عالمية للمعلومات تهتم بدراسة حاجيات الأسواق.
- دور المقاولات في بث الروح الجماعية للعمال وتشجيعهم على الانضباط في العمل بمنحهم فرص للتزقي واعتمادهم على التكوين المستمر.
- نستنتج أن المقومات السوسيوإقليمية تشكل دعامة تزكي قوة الإقتصاد الياباني بما فيه القطاع التجاري.

ثالثاً : تواجه اليابان عدة مشاكل وتحديات

1- المشاكل السوسيوإقليمية و الإقتصادية

- المخاطر الطبيعية:** امتداد اليابان على شكل أرخبيل يجعلها تتعرض لعدة مخاطر طبيعية (زلازل، فيضانات بحرية، التسونامي) مما يعرض البلاد لخسائر مادية وبشرية كبيرة.
- مشكل الشيخوخة** التي تعاني منها الساكنة اليابانية إذ يتوقع أن تصل نسبة الشيوخ باليابان إلى 30 بالمائة سنة 2010 و 23.3 بالمائة في أفق 2025 ويفسر ذلك بسياسة تحديد النسل و تأخر سن الزواج وارتفاع تكاليف السكن والتربية، تحرر المرأة وخروجها إلى العمل إضافة إلى ظاهرة ارتفاع الطلاق.
- وينتج عن ارتفاع نسبة الشيخوخة ارتفاع في تكاليف الضمان الإجتماعي ورواتب التقاعد مما يشكل عبئاً خزينياً للدولة.

- **مشكل البطالة** حيث يعاني منها حوالي 3.5 مليون ياباني، أكثر من ذلك يرتقب أن تزداد نسبة العاطلين باليابان في غضون السنوات القادمة خصوصاً أمام رغبة العديد من المؤسسات الكبرى في تخفيض عدد عمالها و إلغاء العديد من الوظائف.

- **مشكل تراجع وتيرة النمو الإقتصادي الياباني** في السنين الأخيرة بسبب السياسة التقشفية التي تنهجها الحكومة للتخلص من الفائض في الأسواق المالية والعقارية هذا بالإضافة إلى تأثر الإقتصاد الياباني بالركود الإقتصادي الذي تعرفه و.م.أ و آسيا منذ الثمانينات.

2- مشكل التباينات الجهوية

- تعاني اليابان من **مشكل التباينات الجهوية** حيث تتركز أهم مراكز القرار بالسواحل الجنوبية الممتدة بين طوكيو وفوكوياما في حين تبقى باقي المجالات هامشية، ولتوضيح الإختلالات أكثر نجد أن 10 بالمائة من سكان اليابان يتركزون بطوكيو و أن هذه الأخيرة تساهم بحوالي 47 بالمائة من الناتج الجهوي الخام، إضافة إلى تركيز أهم المؤسسات الكبرى بها.

لمواجهة التحدي الديمغرافي (ارتفاع نسبة الشيوخ) لجأت اليابان إلى اعتماد الإنسان الآلي (الروبوتيك). حيث تتوفر اليابان على 56 بالمائة من مجموع الروبوتات العالمية

- **مشكل التلوث :** تعاني اليابان من التلوث بمختلف أنواعه (تلوث المياه، تلوث الهواء) إذ يرتقب أن ترتفع نسبة انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكربون باليابان في السنين القادمة، وهو ما يفسر ظهور بعض حركة الإحتجاجات ضد تزايد نسبة الغازات الدفيئة المهددة للتوازن البيئي،(الغزات المسببة لظاهرة الإحتباس الحراري)ويلاحظ أن نسبة التلوث ترتفع بشكل كبير في المناطق الجنوبية للبلاد.

رغم محدودية الإمكانيات الطبيعية لليابان مقارنة مع فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية فإنها (اليابان) استطاعت أن تتحدى العراقل الطبيعية، لتصبح من أهم القوى الإقتصادية الكبرى على الصعيد العالمي.